الإستثمار في المؤسسات المصغرة و انعكاسه على التشغيل

د. البشير عبدالكريم

أ. ضيف احمد

جامعة الشلف

إن الجدل مازال قائما حول علاقة التشغيل بالاستثمار. إن الدراسات الميدانية أظهرت أن العلاقة كانت موجبة بينهما في الفترة الممتدة من 50 إلى 73 وهي الفترة المميزة بإعادة بناء أوربا وبالتكلفة المتدنية لليد العاملة. لكن، مع تباطؤ النمو بعد هذه الفترة أصبح من الصعب إثبات هذه العلاقة الموجبة وأصبح الاستثمار الحالي يشكل خطرا على توفير مناصب الشغل نظرا للجوء أصحاب الأعمال إلى الاستثمار الإحلالي والاستثمار الذي يعتمد على التجهيزات المتطورة التي ترفع من الإنتاجية بدلا من الاستثمار الذي يرفع الطاقة الإنتاجية ويزيد من حجم المنشأة، كما يتطلب علاوة على ذلك المزيد من العمال لتشغيله. لقد أجبر التطور التقني المستثمرين على تعويض العمال بالتجهيزات المتطورة جدا التي ترفع من تنافسية المنشآت بالإضافة إلى الاستحواذ على أكبر حصة في الأسواق.

في هذه الورقة البحثية أحاول أن أقيم انعكاس الاستثمار في المؤسسات المصغرة على التشغيل عامة وتشغيل الشباب خاصة. لقد قمت بدراسة سابقة حول خصائص البطالة في الجزائر وتوصلت إلى أن الفئة الأكثر تضررا من البطالة هي الفئة العمرية 20- وأقل من 25 سنة حيث ساهمت برفع البطالة بـ 9.08 نقاط في معدل البطالة الكلي الذي وصل إلى 29.77 في فبراير 2000. أما الفئة العمرية 20- وأقل من 35 سنة ساهمت بأكثر من 18 نقطة. إن النتائج السابقة تبين الوضعية الاجتماعية الخطيرة الذي يعيشها الشباب الأقل من 35 سنة وخاصة أن المصدر الأول للفقر هو البطالة. من أجل دعم هذه الفئة أنشئت برامج ووكالات لدعم تشغيل الشباب من بينها برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة، عقود ما بعد التشغيل، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة والقرض المصغر وما إلى ذلك. فهل هذه البرامج آتت أكلها؟ لمعرفة فاعلية هذه البرامج سأركز في تحليلي هذا على سياسة دعم الاستثمار في المؤسسات المصغرة بالإضافة إلى القرض المصغر بواسطة جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

للإجابة على التساؤل أعلاه قسمت هذه الورقة البحثية والتي عنوا ا "الاستثمار في المؤسسات المصغرة وانعكاسه على التشغيل" إلى ثلاث مباحث، حيث يتناول المبحث الأول علاقة التشغيل النظرية والميدانية بالاستثمار على المستوى الكلي، وفي المبحث الثاني سأتطرق إلى الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبعض المؤشرات التي تعبر عن تطوره، بالإضافة إلى أنواع الاستثمارات في المؤسسات المصغرة وطرق تمويلها. سأحاول في المبحث الأخير أن أقيم فعالية الاستثمار في المؤسسة المصغرة في تقليص بطالة الفئة العمرية 20-34 باستخدام تقنية ترتكز على صيغة رياضية متطورة وبسيطة لمعدل البطالة.

المبحث الأول: علاقة التشغيل النظرية والميدانية بالاستثمار:

إن المستثمرين ينشئون أو يطورون باستمرار مؤسساتم عن طريق شراء أو استئجار التجهيزات الإنتاجية الجديدة ومستلزماتا لمواجهة المنافسة الشرسة أو على الأقل الاستمرار في النشاط الإنتاجي، المحافظة على أو زيادة حصصهم في الأسواق بالإضافة إلى رفع طاقاتم الإنتاجية. لتحقيق الأهداف السابقة فإ م يلجئون إلى الاستثمارات الإنتاجية المتطورة التي تعوض جزءا من اليد العاملة الموجودة بدلا من خلق مناصب جديدة، والغرض من ذلك هو تخفيض تكاليف الإنتاج إلى أدنى مستوياتا. ونظرا لاستحواذ استثمار الإنتاجية على استثمار السعة أو الحجم و على الاستثمار الإحلالي[1]، فقد يبدو أن الاستثمار والتشغيل شيئان متضادان. وعلى الرغم من ذلك، فلا يمكن الجزم أن استثمارات الإنتاجية هي مدمرة لمناصب الشغل لعدة أسباب منها:

1. إن الإحلال بين عناصر الإنتاج ضعيف جدا، وقد بينت ذلك عدة دراسات ميدانية، فإذا كانت عناصر الإنتاج متكاملة فإن الاستثمار والتشغيل يسيران في خطين متوازيين.
2. إن الاستثمار الإنتاجي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية التي ترفع من هامش الربح للمنشآت، وهذا يساعد الحكومة في رفع مواردها عن طريق تثبيت سعر الضريبة أو رفعه. إن هذه الإيرادات الإضافية تستخدم في توفير وظائف عمومية وخاصة في القطاع الخدماتي الذي أصبح يستحوذ على اكبر حصة من حجم العمالة الكلية.
3. إذا أحجمت المؤسسات عن الاستثمار فإ ا معرضة لفقدان تنافسيتها وانخفاض حصصها من السوق وهذا يؤدي إلى فقدان مناصب شغل أكبر من تلك التي كانت تفقد عن طريق التغير في التكلفة النسبية لعناصر الإنتاج.

فعلى الرغم من العلاقة الضعيفة المباشرة بين التشغيل و استثمارات الإنتاجية، يوجد علاقة قوية بين هذه الأخيرة و النمو الاقتصادي من جهة وهذا الأخير والتشغيل من جهة أخرى. إن أثر كل من المعجل، الرافعة وأثر المضاعف يشرح العلاقة الأولى وقانون أوكيون يشرح العلاقة الثانية، وعليه فإن العلاقة تكون قوية بين استثمار الإنتاجية والتشغيل، لكنها غير مباشرة عكس استثمار السعة.

بما أن علاقة التشغيل بالاستثمار علاقة طردية، فمن المنطقي أن نبحث عن الأسباب التي تجعل المنشآت تقدم على الاستثمار؟ فبالنسبة للك ينز، إن الطلب المتوقع هو الذي يحدد حجم الاستثمارات عن طريق أثر المعجل (Effet accélérateur)، أما الكلاسيكيون فيعتقدون أن توقعات رجال الأعمال للربحية هي التي تحدد مخططات الاستثمار. هذه الربحية أو ما تسمى بالمردودية المالية (Rentabilité financière) تتأثر بمبدأ أثر الرافعة (Effet de levier)

1-1: أثر المعجل وأثر الرافعة: يتأثر حجم الاستثمار بكل من أثر المعجل وأثر الرافعة وهو يؤثر بدوره في معدل النمو عن طريق المضاعف.

أ- مبدأ المعجل: إن نمو الطلب الكلي يحفز المنشآت على زيادة الاستثمار، ويترتب على ذلك التوسع في رصيد رأس المال، وقد يضطر المستثمرون إلى تصحيح هذا الرصيد حسب الطلب المتوقع الصادر من قطاع العائلات، الأعمال، الحكومة والعالم الخارجي. فإذا كان هذا التوقع متفائلا فإن الإنفاق الاستثماري يزداد مستقبلا بشرط أن تكون الطاقة الإنتاجية مستغلة بالكامل، وإلا فإنه سيتوقف أو يتقلص. فحسب النظرية الكينزية، إن حجم التراكم (K) يكون متناسبا مع مستوى الناتج(Y) وأن رصيد رأس المال للمؤسسات الإنتاجية يتواءم بسرعة مع هذا المستوى. فكل زيادة في الاستثمار لمواءمة الزيادة في الطلب تكون أقوى من هذا الأخير و هذا ما يعرف بمبدأ المعجل. إن هذه الزيادة في الاستثمار تتوقف على قيمة المعجل (w) والذي يقاس بنسبة رصيد رأس المال إلى مستوى الإنتاج المحقق بهذا الرصيد، ويمكن التعبير عنه رياضيا كالآتي[2]:

$$w = \frac{K}{Y} \Rightarrow K = w \times Y \Rightarrow \Delta K = w \times \Delta Y \Rightarrow I = w \times \Delta Y \ldots (1)$$

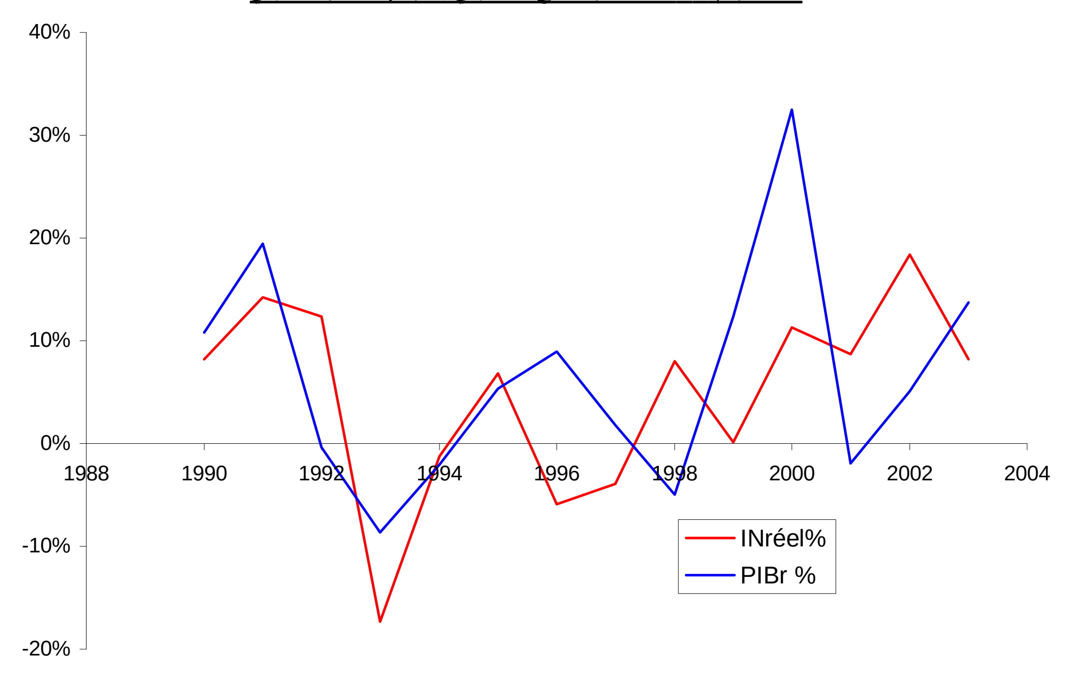
إن العلاقة الأخيرة تعني أن التغير في رصيد رأس المال (أي الاستثمار الصافي: I) يتناسب طرديا مع التغير في مستوى الناتج وإذا كان المعجل (w) أكبر من الواحد فإن الإنفاق الاستثماري يكون أقوى من التغير في مستوى الطلب (إن مستوى الطلب الكلي يساوي مستوى الإنتاج الكلي عند التوازن حسب النظرية الكينزية)، أما إذا كان أقل من الواحد فإن التغير في التراكم يكون أقل من التغير في مستوى الناتج. يمكن كتابة العلاقة السابقة بشكل تفصيلي كالآتي:

$$I = w \times \Delta Y \Rightarrow \frac{\Delta y}{y} = \frac{I}{w \times y} = \frac{1}{w}\left(\frac{I_M + I_G + I_E}{y}\right) \ldots (2)$$

إن معدل النمو يتوقف على قيمة المعجل وحصة الاستثمار الصافي من الدخل الكلي أي أنه يتوقف على معدل الاستثمار الذي يتوقف بدوره على معدلات الاستثمار لكل من القطاع الخاص (العائلات: I_M)، القطاع العام (الحكومة: I_G) والقطاع الخارجي (الاستثمار الأجنبي المباشر أو بالشراكة مع الجزائريين: I_E).

ب- العلاقة الميدانية لرصيد رأس المال بالناتج: (أنظر إلى الملحق لمعرفة المعطيات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في البيان)

الشكل رقم 1: علاقة نمو الناتج الحقيقي بنمو الإستثمار الحقيقي



إن العلاقة الميدانية بين معدل نمو الاستثمار ومعدل نمو الناتج واضحة في الرسم. إن نمو الناتج يتناسب طرديا مع نمو الاستثمار، هذا التناسب يكون آنيا أحيانا ومتأخرا تارة أخرى. إن انخفاض الإنتاج كان متزامنا مع انخفاض الاستثمار في سنة 93، أما انخفاض الإنتاج في سنة 98 كان متأخرا عن انخفاض الاستثمار. و الملاحظة الهامة الثانية التي نستنتجها من هذا الشكل هي الذبذبات الحادة والسريعة للاستثمار، وبالفعل فإن الاقتصاديين قد أثبتوا أن الاستثمار هو مكونة الطلب الكلي الأكثر تقلبا في المدى القصير، وعليه فإن ذبذبات الإنتاج هي نتيجة تقلبات مستويات الاستثمار بالدرجة الأولى ومكونات الطلب الأخرى بدرجة ثانية.

ج- مبدأ أثر الرافعة:

إن المنشآت لا تقدم على القروض لاستخدامها في تمويل الاستثمارات إلا إذا تجاوزت المردودية الاقتصادية سعر الفائدة. في هذه الحالة يكون الاستثمار الإنتاجي مجديا ويمكن للمؤسسة أن ترفع مردوديتها المالية عن طريق الاقتراض ويسمى هذا الأثر بأثر الرافعة (Effet de levier). أما في حالة العكس فإن طلب القروض لتمويل الاستثمار يصبح مضرا ويسمى هذا الأثر بالأثر الرجعي (Effet boomerang). تقاس المردودية الاقتصادية(Re) لرأس المال محاسبيا بقسمة الفائض الإجمالي للاستغلال على المخزون الإجمالي لرأس المال:

$$\text{Re} = \frac{EBE}{k} = \frac{EBE}{k_p + k_e} = \frac{EBE}{k \times P_e} ...(3)$$

EBE: الفائض الإجمالي للاستغلال ويساوي القيمة المضافة مطروحا منها الأجور والضرائب الصافية من الإعانات وهو يقيس الربح الإجمالي الذي تحققه المؤسسة.

k: القيمة الإجمالية لمخزون رأس المال و تتكون من الأموال الخاصة (K_p) والأموال المقترضة (K_e) التي يمكن الحصول عليها إما بإصدار السندات أو الأسهم أو طلب القروض البنكية. إن الأموال سواء كانت خاصة أو مقترضة تحول إلى تجهيزات لغرض استعمالها في العملية الإنتاجية وقيمة هذه التجهيزات تساوي كمية رأس المال مضروبا في الرقم القياسي لأسعار التجهيزات (k^*P_e). أما المردودية المالية(Rf) فتساوي:

$$\text{Rf} = \frac{EBE - (K_e \times r)}{K_p} = \text{Re} + \frac{K_e}{K_p}(\text{Re} - r)...(4)$$

r: عبارة عن معدل الفائدة الحقيقي ويساوي معدل الفائدة الاسمي مطروح منه معدل التضخم.

$\frac{K_e}{K_p}$: عبارة عن رافعة الاقتراض (Levier d’endettement)

إن المردودية الاقتصادية تهم كل المتعاملين الاقتصاديين وخاصة البنوك والدولة، أما المردودية المالية فتهم المساهمين فقط. وتتوقف هذه الأخيرة على المردودية الاقتصادية من جهة وسعر الفائدة من جهة أخرى ولكل منهما محدداتهم الخاصة م والتي لا يمكن التطرق لهما في هذا البحث[3].

1-2: المضاعف:

أ- مفهوم المضاعف: إن أثر المضاعف هو الأثر التوسعي للدخل الناتج من زيادة الإنفاق، سواء كان هذا الإنفاق استهلاكيا، استثماريا، حكوميا أو من بقية العالم الخارجي على السلع المحلية. إن الذي يهمنا في هذا المقام هو زيادة الدخل الناتج من زيادة الإنفاق الاستثماري ونعرف المضاعف الاستثماري كالآتي:

$$K_I = \frac{\Delta Y}{\Delta I}...(5)$$

لا بد أن أشير هنا أن انعكاس الاستثمار على التشغيل يكون مختلفا حسب نوع هذا الاستثمار، فإذا كان هذا الأخير توسعيا أي الهدف منه زيادة حجم المؤسسة فإن تأثيره يكون مضاعفا على الإنتاج وبالتالي على النمو الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التشغيل. أما إذا كان الاستثمار إنتاجيا فإن انعكاسه على التشغيل في المدى القصير يكون سلبيا نتيجة إحلال رأس المال محل العمالة، أما في المدى الطويل فيكون تأثيره على سوق العمالة إيجابيا نتيجة زيادة الطلب على الخدمات (خاصة الترفيهية) وذلك راجع إلى تحسن القدرة الشرائية المرتبطة طرديا بالإنتاجية من جهة وضعف الإنتاجية في القطاع الخدماتي من جهة أخرى فحسب علاقة فورستيي يكون لدينا:

$$PMP_E = \frac{Y}{E \times H} \Rightarrow \dot{E} = \dot{Y} - \left(P\dot{M}P_E + \dot{H}\right)...(6)$$

وقد يترتب على الاستثمار الإنتاجي زيادة معدل نمو إنتاجية العمل ($P\dot{M}P_E$) بوتيرة أسرع من زيادة وتيرة الإنتـاج ($\dot{Y}$) في المدى القصير، أما في المدى الطويل فإن الإنتاج ينمو بوتيرة أسرع من نمو إنتاجية العمل مضافا إليها نمو عدد سـاعات العمـل بالمتوسط ($\dot{H}$) لسببين:

1. ينمو القطاع الخدماتي بشكل أسرع نتيجة زيادة الطلب على مخرجات هذا القطاع من جهة وضعف الإنتاجية في هذا القطاع من جهة أخرى.
2. الاتجاه العام نحو تقليل عدد ساعات العمل عبر الزمن.

ب- كيف يعمل المضاعف؟: إن الأثر المضاعف للإنفاق على الدخل يكون بشكل مباشر إذا كان الاستثمار توسعيا، فالزيادة الأولى في الإنفاق الاستثماري ترفع الدخل بنفس المقدار، وعليه فإن الإنفاق الاستهلاكي يرتفع بدوره مع مستوى الادخار لأن الدخل الإضافي لا يستهلك كله ويكون مقدار الاستهلاك مرتبطا بالميل الحدي للاستهلاك[4] . تتكرر هذه العملية إلى غاية تساوي الادخار الإضافي مع الزيادة الأولى في الاستثمار. وفي حالة ما إذا كان الاستثمار الإضافي إنتاجيا فإن أثر المضاعف على الإنتاج يكون بشكل غير مباشر. إن الأجور الحقيقية ترتفع نتيجة الزيادة في الإنتاجية ويترتب على ذلك ارتفاع القدرة الشرائية التي تحول إلى إنفاق إضافي على جميع السلع وخاصة الخدمات الترفيهية، وعليه فإن الدخل يرتفع نتيجة انتعاش القطاع الخدماتي ومن ثم يؤثر على الإنفاق الاستهلاكي مرة أخرى وهكذا دواليك حتى ينتهي مفعول المضاعف (تساوي الاستثمار الإضافي مع الادخار الإضافي).

ج- علاقة أوكيون بالمضاعف: في نهاية المطاف بعد انتهاء مفعول المضاعف، يزداد الإنتاج بزيادة الاستثمار مهما كانت طبيعة هذا الأخير، ويترتب على ذلك زيادة التشغيل وهذا ما تبينه علاقة أوكيون التالية:

$$\frac{Y_p - Y}{Y} = \beta(TC - TC_n)...(7)$$

إن العلاقة أعلاه تعني أن معدل نمو الناتج بالنسبة للناتج الطبيعي[5] (Y_p) يتناسب عكسيا مع انحراف معدل البطالة الفعلي (TC) عن معدل البطالة الطبيعي (TC_n) ونظرا لصعوبة تقدير الإنتاج الممكن ومعدل البطالة الطبيعي يمكن استبدال علاقة أوكيون السابقة بالعلاقة الواقعية التالية:

$$\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_t} = \alpha + \beta(TC_t - TC_{t-1})...(8)$$

وقبل الانتقال إلى علاقة أوكيون الميدانية الخاصة بالاقتصاد الجزائري، لا بد أن أشير إلى أن القطاعات التي ينتعش فيها التشغيل تختلف حسب نوعية الاستثمار. ففي حالة زيادة استثمار الحجم فإن التشغيل ينتعش بالدرجة الأولى في قطاع إنتاج السلع المادية سواء كانت فلاحية أو صناعية، أما الزيادة في استثمار الإنتاجية تؤدي إلى انتعاش التشغيل في قطاع الخدمات عن طريق انتقال العمالة من القطاعات ذات الإنتاجية العالية (القطاعات ذات أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال) إلى القطاعات ذات الإنتاجية الضعيفة (على العموم الخدمات) وهذا ما يسميه ألفراد سوفي بـ التفريغ أو السيلان (Déversement). ويمكن الربط بين علاقة أوكيون والمضاعف باستخدام العلاقة (5) والعلاقة (8)، فنحصل على العلاقة الجديدة التي تربط بين المضاعف والبطالة كالآتي[6]:

$$\frac{K_I \times \Delta I}{Y_t} = \alpha + \beta(TC_t - TC_{t-1})...(9)$$

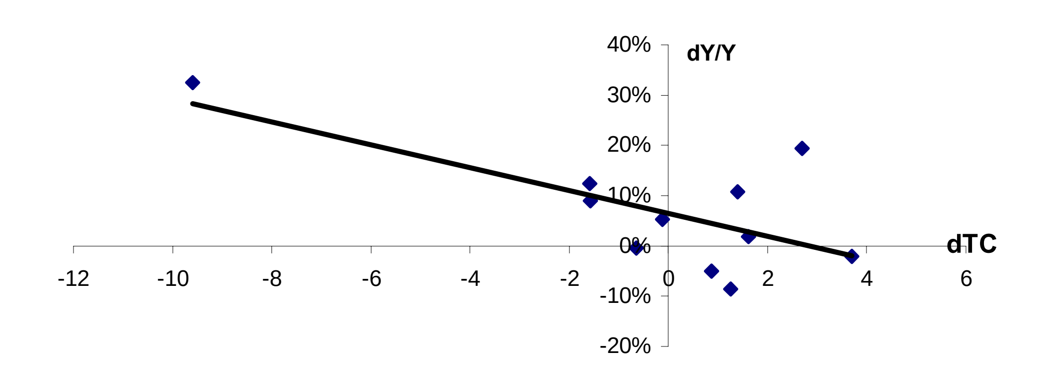
إن العلاقة أعلاه تبين أن البطالة تتناسب عكسيا مع المضاعف ومع حصة الاستثمار الإضافي من الدخل. فلكي نصل إلى التشغيل الكامل أي تخفيض البطالة إلى أدنى مستوى لها وهي البطالة الطبيعية، نقوم برفع كل من المضاعف وحصة التغير في الاستثمار من الدخل. إن السؤال الملح الذي يلي هذا التحليل هو: ما هي العوامل المؤثرة في المضاعف؟ سأجيب على هذا التساؤل بنقيضه، فإذا عرفنا حدود عمل المضاعف سنعرف لا محالة العوامل المؤثرة فيه.

د- حدود أثر المضاعف:

1. إن أثر المضاعف يكون ضعيفا في حالة ما يكون الميل للادخار قويا بالنسبة للقطاع الخاص والعام.
2. إذا كان الميل لاستهلاك السلع الأجنبية أقوى بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين، فإن ذلك يحد من استهلاك السلع المحلية مما يضعف من اثر المضاعف.
3. إذا كانت الأسعار مرنة بشكل تام، فإن زيادة الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويحدث التضخم في الاقتصاد بدلا من النمو.
4. إذا كان الاقتصاد عند التشغيل الكامل ولا يوجد محفز للمنشآت (الربحية) لزيادة طاقاتها الإنتاجية، فإن كل من أثر المعجل وأثر المضاعف يفقد فعاليته.

ه- علاقة أوكيون الميدانية: لقد حاولنا رسم نقاط الانتشار الخاصة بعلاقة أوكيون بأخذ المشاهدات الخاصة بمعدل النمو والتغير في معدل البطالة في نفس الفترة، لكن العلاقة العكسية لم تكن واضحة، فاستبدلنا دليل الزمن للتغير في معدل البطالة بزمن الفترة اللاحقة ($\frac{Y_t - Y_{t-1}}{Y_t} = \alpha + \beta(TC_{t+1} - TC_t)$). وقد أظهر البيان بعد هذا التعديل العلاقة العكسية بين معدل النمو والتغير في معدل البطالة بشكل جلي:

الشكل رقم 2: العلاقة بين معدل النمو ومعدل البطالة



إن الشكل يعكس العلاقة العكسية بين النمو والبطالة. إن معدل النمو يؤثر بشكل متأخر في معدل البطالة، هذه الظاهرة توحي أن السببية تنتقل من النمو إلى التشغيل ونحن نعلم أن حجم العمالة هو المتغيرة المستقلة ودالة الإنتاج هي تابعة لحجم العمالة. فكيف نفسر هذا اللغز المحير؟ فحسب اعتقادي، إن التطور التقني ساهم بشكل كبير في ارتفاع الإنتاجية التي أدت إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد من جهة وتقليص عدد ساعات العمل من جهة أخرى (نتيجة أثر الدخل)[7]. هذه الظاهرة أدت إلى زيادة الطلب وخاصة على الخدمات من ناحية وزيادة مداخيل الدولة من ناحية أخرى، وترتب على ذلك زيادة التشغيل في القطاع العام والخاص. من التحليل السابق نستنتج أن السياسة الناجعة للتشغيل ليست فقط تدعيم القطاعات ذات الأساليب كثيفة العمالة وإنما أيضا تدعيم القطاعات ذات الإنتاجية العالية.

و- مخطط ملخص لعلاقة الاستثمار بالإنتاج: إن هذا المخطط يلخص الأثر الكمي للاستثمار على الإنتاج ومن ثم التشغيل في المدى الطويل والقصير ويبين أثر كل من المعجل، الرافعة والمضاعف:

الشكل رقم3: علاقة أثر المعجل والرافعة بأثر المضاعف

الإنتاج
أثر المعجل
I = ΔY
أثر الرافعة
Re>i
الاستثمار
الاستثمار الإحلالي
استثمار الحجم
استثمار الإنتاجية
أثر المضاعف
الأجور الحقيقية
الطلب على الخدمات

المصدر: من اجتهاد الباحث

المبحث الثاني: الاستثمار في المؤسسات المصغرة (ANSEJ)

سأتكلم في هذا المبحث على أشكال الاستثمار وطرق تمويله في المؤسسات المصغرة من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما أستعين ببعض المؤشرات الخاصة بتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد حاولنا الاجتهاد قدر المستطاع في هذا الباب وأدخلنا مؤشرات جديدة، لعلها تكون أدوات إضافية لتزويد المعنيين سواء كانوا موظفين في وزارة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو باحثين أو أصحاب المشاريع. من بين هذه المؤشرات، نتطرق إلى معدل الإنشاء، معدل التوقف، معدل إعادة النشاط، تطور كثافة المؤسسات و كثافة رأس المال بالإضافة إلى بعض المؤشرات المتداولة كمعدل نمو المؤسسات، حصة بعض أصناف المؤسسات من العدد الكلي، الخ.

2-1: **أشكال الاستثمار والتمويل في المؤسسات المصغرة:** إن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تصنف الاستثمار في المؤسسات المصغرة إلى صنفين: **استثمار الإنشاء واستثمار التوسيع**. يتعلق الأول بإنشاء مؤسسة صغيرة جديدة من الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، أما استثمار التوسيع فيتعلق بالاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة بعد انتهاء مرحلة الاستغلال.

وقد أدركت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ما لأهمية التمويل في جذب الشباب العاطل وتحفيز روح المبادرة لديه في الاستثمار في المؤسسات المصغرة عن طريق تسهيل التمويل لإنجاز المشاريع الجديدة وتطوير المشاريع القديمة. وقد مر علينا سابقا مبدأ الرافعة الذي أوضح لنا أن ربحية المنشأة تزداد عن طريق التمويل بالاقتراض إذا كانت المردودية الاقتصادية أكبر من سعر الفائدة، وعليه فإن تخفيض سعر الفائدة وتسهيل عملية الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع المردودية المالية التي تكون محفزا قويا للشباب العاطل على الإقدام لإنشاء المؤسسات المصغرة. وبالفعل، قد طبقت الوكالة هذا المبدأ ووفرت صيغتين لتمويل هذه الاستثمارات، **التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي**، ففي الأول يساهم كل من الشاب أو الشباب أصحاب المشاريع بالأموال الخاصة ومساهمة الوكالة بقرض بدون فائدة، أما في الحالة الثانية يوجد ثلاث أطراف مساهمة في التمويل: المساهمة الشخصية للشاب، قرض بدون فائدة من طرف الوكالة، وقرض بنكي بفوائد مخفضة من طرف الوكالة. فهل هذه التسهيلات آتت أكلها؟ لمعرفة ذلك نلجأ إلى بعض المؤشرات الخاصة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة والمصغرة بصفة خاصة، وخاصة ونحن نعلم أن المؤسسات المصغرة تشكل حصة الأسد من المؤسسات الكلية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم1: تطور أصناف المؤسسات حسب عدد الأجراء ونسبها من 2001 إلى 2002

صنف المؤسسة حسب عدد الأجراء	عدد المؤسسات ونسبتها من العدد الكلي					
	2001		2002		2003	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
1-09	170258	%94.64	177733	%94.26	180188	%95.06
10-49	8363	%4.65	9429	%5.00	8042	%4.24
50-250	1272	%0.71	1402	%0.74	1322	%0.70
ا موع	179893	%100	188564	%100	189552	%100

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما النسب فهي من إعداد الباحث

بناء على النتائج أعلاه، فإن المؤسسات المصغرة تستحوذ على الغالبية العظمى من المؤسسات، بحيث أ ا تشكل أكثر من 94% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا ندرك أن تحليل بعض المؤشرات الخاصة بالاستثمار والمتعلقة ذه المؤسسات يعكس بالدرجة الأولى حالة المؤسسات المصغرة.

2-2: بعض المؤشرات الخاصة بالاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- معدل الإنشاء، إعادة الإنشاء والتوقف

الجدول رقم 2: تطور معدل الإنشاء، إعادة الإنشاء والتوقف عن النشاط بالنسبة للمؤسسات الخاصة سنة 2004:

نوعية الإنشاء	2004	المعدلات	2004
الإنشاء	18987	معدل الإنشاء	%8.42
إعادة النشاط	1920	معدل إعادة النشاط	%0.85
التوقف	3407	معدل التوقف	%1.51
العدد الإجمالي	225449	ا موع	%7.76

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المعدلات فهي من إعداد الباحث

إن حصة المؤسسات الجديدة التي أضيفت إلى رصيد المؤسسات الموجودة تشكل 8.42% ، أما تلك التي أعيد نشاطها بعد توقفها المؤقت هي 0.85%، أما المؤسسات التي وجدت صعوبة في استمرار نشاطها فكانت تشكل 1.51% من المجموع وبالتالي فإن نسبة المؤسسات التي دخلت النشاط سواء كانت قديمة أو جديدة هي 7.76%. ونأسف لعدم وجود بيانات السلاسل الزمنية لمعرفة تطورات هذه المعدلات ولهذا اقتصرنا على البيانات المقطعية فقط. وفي الأخير لا بد أن أشير أنه ما دام معدل إعادة النشاط أقل من معدل التوقف فإن هناك مؤسسات لم تتمكن من المنافسة أو لم تستطع أن تتواءم مع الظرف الاقتصادي، وعليه فإن على المسؤولين النظر في العوائق التي جعلت هذه المؤسسات تغادر السوق وخاصة أنها تحملت تكاليف الإنشاء والتجهيز.

ب- تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة:

الجدول رقم 3: تطور المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة الخاصة والعامة:

طبيعة المؤسسات	2002		2003		2004		معدل النمو
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	04/03
المؤسسات الخاصة	189 552	72.39%	207 949	72.06%	225449	72.06%	8.42%
المؤسسات العامة	788	0.30%	788	0.27%	778	0.25%	-1.27%
الحرفيين	71 523	27.31%	79 850	27.67%	86632	27.69%	8.49%
	261 863	100%	288 587	100%	312959	100%	8.45%

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما النسب والمعدلات فهي من إعداد الباحث

إن حصة المؤسسات الخاصة تشكل النسبة الكبرى من المؤسسات، أما المؤسسات العامة فلا تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا ، بحيث أنها لم تتجاوز 0.25% سنة 2004، كما أن هذه النسبة في تناقص مستمر وهذا يوحي أن الخصخصة في الجزائر قد قطعت شوطا كبيرا، وقد أصبح القطاع الخاص يملك جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. إن تطور معدل نمو أصناف المؤسسات عبر الزمن يدل على أن التوقعات الخاصة بانتعاش القطاع الحرفي والقطاع الخاص متفائلة على عكس القطاع العام. فعلى الرغم من الزيادة الهائلة في عدد المؤسسات الخاصة والحرفيين، إلا أنها لا تعكس بالفعل زيادة حقيقية لأننا لم نأخذ بعين الاعتبار تطور السكان. فحتى نكون واقعيين، لا بد من مقارنة معدل نمو المؤسسات بمعدل نمو السكان. للوصول إلى هذا الهدف، قمت بحساب مؤشر جديد وهو مؤشر كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يبين عدد المؤسسات لكل ألف ساكن.

ج- تطور كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول رقم 4: تطور كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

السنوات	2002	2003	2004	معدل النمو04/03
عدد المؤسسات	261863	288587	312959	8.45%
حجم السكان	31357	31848	32100	0.79%
كثافة المؤسسات (PME/PT)	8.35	9.06	9.75	7.62%

المصدر: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والديوان الوطني للإحصائيات، أما الكثافة والمعدل فهي من إعداد الباحث

إن معدل النمو الحقيقي للمؤسسات من سنة 2003 إلى سنة 2004 كان 7.62% بدلا من 8.45% لأن معدل نمو السكان كان 0.79%. بالاعتماد على مؤشر النمو الحقيقي، يمكن الجزم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أصبحت تنمو بوتيرة جيدة ومعقولة وخاصة أن عدد المؤسسات الإضافية لكل 1000 ساكن في سنة 2004 كان يساوي تقريبا مؤسسة واحدة بالمتوسط.

د- تطور كثافة رأس المال في المؤسسات المصغرة (جهاز ANSEJ)

الجدول رقم 5: تطور كثافة رأس المال (معامل رأس المال) والعمل للمؤسسات المصغرة(جهاز ANSEJ) سنة 2004:

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	عدد المناصب المتوقعة	تكلفة الاستثمار	كثافة رأس المال (K/E)	كثافة العمل(E/K)
الخدمات	14854	41889	21899907876	522808.085	$1.91*10^{-6}$
نقل المسافرين	11967	29968	20897814125	697337.631	$1.43*10^{-6}$
نقل البضائع	9705	20053	18593908909	927238.264	$1.08*10^{-6}$
الحرف	8012	29777	14485438582	486464.002	$2.06*10^{-6}$
الفلاحة	7567	19374	12438379339	642014.005	$1.56*10^{-6}$
الصناعة	2797	10406	6139122682	589959.896	$1.70*10^{-6}$
البناء والاشغال العمومية	1900	7907	3804641087	481173.781	$2.08*10^{-6}$
المجموع	56802	159374	98259212600		

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، أما كثافة رأس المال والمعدل فهي من إعداد الباحث

إن مؤشر كثافة رأس المال مهم جدا، فهو يبين القطاعات التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة من الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال، فإذا كان هدف الحكومة الحد من البطالة فما عليها إلا تدعيم القطاعات ذات الأساليب كثيفة العمالة. إن الجدول أعلاه يبين أن قطاع المؤسسات المصغرة الأكثر استخداما للعمالة هو البناء والأشغال العمومية ثم يليه القطاع الحرفي ثم الخدمات. إن استثمار مليون دينار في قطاع الأشغال العمومية يؤدي إلى توظيف 208 عمال، ونفس المبلغ يؤدي إلى توظيف 108 عمال فقط في نقل البضائع. لمواجهة عرض العمالة الفائض، يكفي على أصحاب القرار تدعيم القطاعات الثلاث السابقة التي تحتل المراتب الأولى في التشغيل. ونظرا لعدم توفر المعطيات الخاصة بالإنتاج والعمالة في كل قطاع، لم نتمكن من معرفة القطاعات الأكثر إنتاجية والتي يجب دعمها من طرف أصحاب القرار لأ ا توفر العمالة عن طريق ما يسمى بالتفريغ كما رأينا سابقا.

المبحث الثالث: تقييم جهاز الوكالة الوطنية والقرض المصغر بالنسبة للتشغيل:

إن الهدف من هذا المبحث هو تقييم بعض الأجهزة الموجهة لتشغيل الشباب. سأتناول بالتحليل جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز القرض المصغر، فكل منهما موجه لإنشاء المؤسسات المصغرة من طرف الشباب العاطل. فهل الاستثمار في المؤسسات المصغرة من طرف هؤلاء الشباب بدعم من الجهازين أدى إلى تقليص بطالة الفئة العمرية 19-35 التي استفادت من الجهاز الأول و 53-50 التي استفادت من الجهاز الثاني؟ قبل الإجابة على هذا السؤال المحوري، سأعرف بشكل موجز الجهازين السابقين والهدف من تأسيسهما.

3-1 جهاز (ANSEJ) والقرض المصغر:

أ- جهاز (ANSEJ): لقد أنشأت برامج عديدة قبل إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، من بينها برنامج الوظائف المأجورة بمبادرة محلية، برنامج الأشغال ذات المنفعة العمومية وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة وبرنامج عقود ما بعد التشغيل. وقد وجهت انتقادات لهذه البرامج لأ ا ترتكز على المساعدة وتنمية روح الاتكال. وعليه فقد أنشأ سنة 1997 بالموازاة مع البرامج السابقة جهاز جديد تسيره الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)** هدفه تنمية روح المبادرة لدى الشباب ودفعهم إلى إنشاء مؤسسات مصغرة تتماشى وأهداف الانتقال إلى اقتصاد السوق. يتضمن هذا البرنامج إنشاء مؤسسات مصغرة بمبادرة متعاملين شبان تتراوح أعمارهم بين 19 و35 سنة، يساهمون في تمويل مشروعهم بنسبة معينة حسب طبيعة المشروع، أما الجزء الباقي فتتكفل المساعدة المالية للدولة بتمويله وذلك حسب كلفة كل مشروع، وذلك بمنح قرض من الخزينة العمومية بدون فائدة، وكذا البنوك بمنح قروض بنسبة فائدة مخفضة.

يكون الفرد مؤهلا لإنشاء مؤسسة مصغرة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إذا كان بطالا وسنه يتراوح بين 19 و 35 سنة بالإضافة إلى توفره على التأهيل والكفاءة المهنية الضرورية لممارسة النشاط المختار ومساهمته الشخصية في تمويل المشروع بنسبة معينة حسب مبلغ المشروع.

ب- جهاز القرض المصغر: إن القرض المصغر تأسس في مجالس مابين الوزارات في 98/07/11 و 99/05/17 ويتمثل في قرض من الحجم الصغير والذي يتراوح بين 50000 و 350000 دينار موجه لشراء التجهيزات الصغيرة وقابل للتسديد في فترة قصيرة الأجل. ويمنح وفقا لبعض الشروط الملائمة للاحتياجات و العوائق الخاصة ببعض النشاطات والسكان المعنيين بذلك.

إن هذا القرض موجه لترقية العمل الحر، العمل في البيت، الحرف الصغيرة والحرف اليدوية وهو يدخل في إطار الأنشطة الإنتاجية ابتداء من الخدمات إلى أنشطة أقل من المؤسسات الصغيرة. وهو وسيلة لمحاربة البطالة والفقر. وقد طلب من البنك الوطني الجزائري تمويل هذه المنظومة قبل تعميمها على البنوك الأخرى أو تأسيس هيأة خاصة.

وقد تم إمضاء الاتفاقية الثلاثية بين ADS و DGT الخاصة بامتيازات القرض المصغر (سعر الفائدة المخفض 8%) في جويلية 99، كما تم إمضاء ونشر القانون الداخلي لتثبيت هذا الجهاز في أكتوبر 99. وقد تم تعيين 28 وكالة تابعة لشبكة البنك الوطني الجزائري للتكفل ذا الجهاز في ديسمبر 99. وابتداءا من سنة 2004 تقرر رفع الحد الأقصى إلى 400000 دج ومدة التسديد إلى سبع سنوات وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة (الفئة العمرية 35-50) وهذا قصد تغطية احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات لخلق نشاط لحسا ا الخاص.

3-2: تقييم الجهازين:

بما أن الجهازين كانا ساريا المفعولين قبل سنة 2000، فإني سأحاول حساب مساهمة الفئتين العمريتين 19-35 و 35-50 في معدل البطالة الكلي في سنة 2000 ثم 2004 وأقارن بينهما خلال الفترتين. لمعرفة أي الفئات العمرية أكثر تأثيرا في معدل البطالة الإجمالي، استخدم مقياسا أكثر دقة لمعدل البطالة والذي صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$TC=\sum_{i=1}^{n}\alpha_i TC_i$$

TC: معدل البطالة الإجمالي.

α_i : وزن ا موعة i.

TC_i: معدل البطالة للمجموعة i.

n: عدد الفئات.

يمكن البرهان على القانون أعلاه بطريقة بسيطة، فلو فرضنا أن الفئات محل الدراسة هي فئات السن، نحصل على العلاقة أعلاه كالآتي:

$$TC=\frac{U}{PA}=\frac{\sum_{i=1}^{n}U_i}{PA}=\sum_{i=1}^{n}\frac{U_i\cdot PA_i}{PA\cdot PA_i}=\sum_{i=1}^{n}\left(\frac{PA_i}{PA}\right)\cdot\left(\frac{U_i}{PA_i}\right)=\sum_{i=1}^{n}\alpha_i TC_i$$

U_i: عدد السكان العاطلين للفئة i.

PA_i: عدد السكان النشطين للفئة i.

من القانون أعلاه ندرك أن معدل البطالة الكلي يتوقف على عنصرين، الثقل أو الوزن ومعدل البطالة الفئوي. كلما كان حجم الفئة كبيرا بالنسبة إلى ا موع الكلي للفئات كلما كان تأثيره كبيرا، وكلما وجدت الفئة صعوبة أكبر في إيجاد منصب عمل كلما ساهمت في تضخيم معدل البطالة بقدر أكبر. إن الجدول أسفله يبين مساهمة كل فئة عمرية في معدل البطالة الإجمالي:

الجدول رقم 6: توزيع السكان النشطين حسب السن، توزيع نقاط البطالة على فئات السن المختلفة في فيفري سنة 2000

i	فئات السن	حجم السكان النشطين	النسبة (αi)	TC_i %	α_i %	$(10^4)\ \alpha_i \cdot TC_i$
2	19-15	850457	10.43	62.87	10.43	6.557341
3	24-20	1506528	18.48	49.11	18.48	9.075528
4	29-25	1435668	17.61	37.57	17.61	6.616077
5	34-30	1138705	13.97	23.33	13.97	3.259201
6	39-35	873207	10.71	15.04	10.71	1.610784
7	44-40	737945	9.05	10.18	9.05	0.92129
8	49-45	646432	7.93	10.07	7.93	0.798551
9	54-50	361029	4.43	10.27	4.43	0.454961
10	59-55	321339	3.94	12.32	3.94	0.485408
	ا موع	8153646	100	29.77	96.55	29.77.9141

المصدر: Données Statistiques « Activité, emploi et chômage », n°308, 1er trimestre 2000, ONS, p2.

- لقد تم حساب مساهمة كل فئة في معدل البطالة الكلي من طرف الباحث

إن معدل البطالة الكلي، تتقاسمه الفئات المختلفة بشكل غير عادل، حيث يتحمل الأفراد الذين يتراوح سنهم بين 20 و 25 سنة أكثر من 9 نقاط وهذا راجع لثقل وز م في القوى العاملة (يشكلون أكبر وزن) بالدرجة الأولى وإلى صعوبة تحولهم من حالة البحث عن العمل إلى حالة العمل بالدرجة الثانية. ما يؤكد ذلك هو وجود تقريبا 49 فرد من بين 100 فرد لا يوفقون في إيجاد وظيفة، هذا الرقم يعكس المشكل الخطير التي تعانيه هذه الفئة. أما فئة السن 25-29 فتساهم بأكثر من 6.5 نقطة وهذا راجع كذلك إلى وز ا ومعدل بطالتها المرتفعين. تأتي في المرتبة الثالثة الفئة الأولى أي فئة السن 15-19 والسبب لا يرجع إلى ثقلها وإنما إلى صعوبة اندماجها في الحياة المهنية.

إن الذي يهمنا في هذا المقام هو مساهمة الفئات العمرية الثلاث 20-24، 25-29 و 30-34، فإذا جمعنا نقاط البطالة لهذه الفئات نحصل على 18.95. أما مجموع النقاط للفئات العمرية 35-39، 40-44 و 45-49 تساوي 3.33. وبنفس الطريقة نحسب نقاط البطالة لهذه الفئات في سنة 2004. نستعين بالجدول أسفله لحساب نقاط الفئات المعنية:

جدول 4-23 : توزيع السكان النشطين حسب السن، توزيع نقاط البطالة على فئات السن المختلفة في فيفري سنة 2000

i	فئات السن	حجم السكان النشطين	النسبة (αi)	TC_i %	$(10^4)\ \alpha_i \cdot TC_i$
2	19-15	726445	0.0767	35.36	2.712
3	24-20	1629172	0.1720	31.02	5.337
4	29-25	1738308	0.1836	26.61	4.885
5	34-30	1364079	0.1440	15.13	2.179
6	39-35	1159276	0.1224	9	1.102
7	44-40	938912	0.0991	6.21	0.616
8	49-45	746424	0.0788	5.57	0.439
9	54-50	586873	0.0620	4.19	0.260
10	59-55	580453	0.0613	3.50	0.215
	ا موع	9469942	1.0000	17.65	17.65

المصدر: Données Statistiques « Activité, emploi et chômage », n°411, 3ème trimestre 2004, ONS, p3.

- لقد تم حساب مساهمة كل فئة في معدل البطالة الكلي من طرف الباحث

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الفئة العمرية 20-35 في معدل البطالة الكلي تساوي: 12.40. أما مجموع النقاط للفئة العمرية 35-50 فهي تساوي 2.16.

بمقارنة نقاط البطالة للفئات المعنية بين سنتي 2000 و 2004 نجد أن نقاط البطالة للفئة العمرية 20-35 انخفضت بـ 6.55 أي بنسبة 35% و نفس الشيء بالنسبة للفئة العمرية 35-50 حيث انخفضت بـ 1.17 أي بنسبة 35% كذلك. مما سبق نستنتج أن كلا من جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والقرض المصغر كانا فعالين وقد ساهما بشكل معتبر في تقليص نقاط البطالة للفئات العمرية السابقة وبالتالي للبطالة الكلية.

الخاتمة:

من التحليل النظري لعلاقة التشغيل بالاستثمار، توصلنا إلى انعكاس الاستثمار على التشغيل يكون مختلفا حسب نوع هذا الاستثمار، فإذا كان هذا الأخير توسعيا أي الهدف منه زيادة حجم المؤسسة فإن تأثيره يكون مضاعفا على الإنتاج وبالتالي على النمو الذي يؤدي بدوره إلى زيادة التشغيل. أما إذا كان الاستثمار إنتاجيا فإن انعكاسه على التشغيل في المدى القصير يكون سلبيا نتيجة إحلال رأس المال محل العمالة، أما في المدى الطويل فيكون تأثيره على سوق العمالة إيجابيا نتيجة زيادة الطلب على الخدمات (خاصة الترفيهية) وذلك راجع إلى تحسن القدرة الشرائية المرتبطة طرديا بالإنتاجية من جهة وضعف الإنتاجية في القطاع الخدماتي من جهة أخرى.

وقد توصلنا إلى علاقة هامة تربط التشغيل بالمضاعف وهي على الشكل التالي:

$$\frac{K_I \times \Delta I}{Y_t} = \alpha + \beta\left(TC_t - TC_{t-1}\right)$$

إن العلاقة أعلاه تبين أن البطالة تتناسب عكسيا مع المضاعف ومع حصة الاستثمار الإضافي من الدخل. فلكي نصل إلى التشغيل الكامل أي تخفيض البطالة إلى أدنى مستوى لها وهي البطالة الطبيعية، نقوم برفع كل من المضاعف وحصة التغير في الاستثمار من الدخل. كما لا يفوتني أن أشير إلى اكتشاف لغز محير عند تحليل علاقة أوكيون ميدانيا. تتمثل هذه الظاهرة في إن معدل النمو يؤثر بشكل متأخر في معدل البطالة، هذه الظاهرة توحي أن السببية تنتقل من النمو إلى التشغيل ونحن نعلم أن حجم العمالة هو المتغيرة المستقلة ودالة الإنتاج هي تابعة لحجم العمالة. فكيف نفسر هذا اللغز المحير؟ فحسب اعتقادي، إن التطور التقني ساهم بشكل كبير في ارتفاع الإنتاجية التي أدت إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد من جهة وتقليص عدد ساعات العمل من جهة أخرى (نتيجة أثر الدخل[8]). هذه الظاهرة أدت إلى زيادة الطلب وخاصة على الخدمات من ناحية وزيادة مداخيل الدولة من ناحية أخرى، وترتب على ذلك زيادة التشغيل في القطاع العام والخاص. من التحليل السابق نستنتج أن السياسة الناجعة للتشغيل ليست فقط تدعيم القطاعات ذات الأساليب كثيفة العمالة وإنما أيضا تدعيم القطاعات ذات الإنتاجية العالية.

عند تطرقنا إلى الاستثمار في المؤسسات المصغرة، حاولنا الاجتهاد قدر المستطاع في هذا الباب وأدخلنا مؤشرات جديدة، لعلها تكون أدوات إضافية لتزويد المعنيين سواء كانوا موظفين في وزارة المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة أو باحثين أو أصحاب المشاريع. من بين هذه المؤشرات، تناولنا: معدل الإنشاء، معدل التوقف، معدل إعادة النشاط، تطور كثافة المؤسسات و كثافة رأس المال بالإضافة إلى بعض المؤشرات المتداولة كمعدل نمو المؤسسات، حصة بعض أصناف المؤسسات من العدد الكلي، الخ.

عند تقييمنا لجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وجهاز القرض المصغر، قمنا بمقارنة نقاط البطالة للفئات المعنية بين سنتي 2000 و 2004. لقد وجدنا أن نقاط البطالة للفئة العمرية 20-35 انخفضت بـ 6.55 أي بنسبة 35% و نفس الشيء بالنسبة للفئة العمرية 35-50 حيث انخفضت بـ 1.17 أي بنسبة 35% كذلك. مما سبق نستنتج أن كلا من جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والقرض المصغر كانا فعالين وقد ساهما بشكل معتبر في تقليص نقاط البطالة للفئات العمرية السابقة وبالتالي للبطالة الكلية.

الهوامش و المراجع:

[1] نقصد باستثمار الإنتاجية، الاستثمار الذي يرفع من إنتاجية العامل، أما استثمار السعة أو الحجم فهو ذلك الاستثمار الذي يؤدي إلى توسع حجم المصنع، أما الاستثمار الإحلالي فهو الذي يعوض رأس المال المهتلك.

[2] ارجع في ذلك إلى كتب الاقتصاد الكلي وأخص بالذكر:

- سامي خليل، الكتاب الأول في نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، الكويت 1994.
- Jaques Lecaillant, Analyse macroéconomique, Cujas, Paris, 1969.

[3] لمعرفة المزيد عن محددات المردودية الاقتصادية أنظر إلى مداخلة الباحث في الملتقى لوطني "المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد" المنعقد يومي 22-23 أفريل 2003 بجامعة ورقلة.

[4] إن الميل الحدي للاستهلاك عبارة عن الاستهلاك الإضافي الناتج من زيادة الدخل بوحدة واحدة

[5] أي الناتج الذي نحصل عليه عند التشغيل الكامل.

[6] هذه العلاقة من اجتهاد الباحث

[7] ارجع إلى المراجع الخاصة باقتصاديات العمل.

[8] ارجع إلى المراجع الخاصة باقتصاديات العمل.

9. **سامي خليل**، الكتاب الثاني في نظرية الاقتصاد الكلي "المفاهيم والنظريات الأساسية"، الكويت 1994.

10. **ضيف أحمد**، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف(قسم لعلوم الاقتصادية)، 2005.

11. **طرشي محمد،** الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف(قسم لعلوم الاقتصادية)، 2005.

12. **بن داودية وهيبة،** واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف(قسم لعلوم الاقتصادية)، 2005.

13. **د و إ،** ا موعة الإحصائية السنوية لسنة 94، 96، 2004.

14. **د و إ،** الجزائر بالأرقام، نتائج 1995، رقم 27: 1997 و نتائج 2002 رقم 33: 2004.

15. **Banque mondiale**, Rapport sur le développement dans le monde 1998-1999 «Le savoir au service du développement.
16. **- BENISSAD Mohamed Elhocine**, Economie du développement de l'Algérie, Economica, Paris, 1979.
17. **Grégorie N.Mankiw**, Macroéconomie, deboeck, Bruxelles, 2003.
18. **David Begg&Stanly Fischer&Rudiger Dornbush,** Macroéconomie, DUNOD, Paris, 2002
19. **Brigitte Dormont,**Introduction à l'économétrie, Montchrestien, Paris, 1999.
20. Données Statistiques « Activité, emploi et chômage », n°308, 1er trimestre 2000, ONS, p2.
21. Données Statistiques « Activité, emploi et chômage », n°411, 3ème trimestre 2004, ONS, p3.

الملحق

تطور من الناتج الحقيقي، الإستثمار الصافي الحقيقي والتغير في معدلات البطالة من سنة 89 إلى 2003

t	IPC	PIBn(10^6)	ABFF(10^6)	CFF	Inette	INréel%	PIBr %	TC	ΔTC
89	100	355184	114828,1	30196,4	84631,7				
90	117,9	464000	145300	37331	107969	8,21%	10,80%	19,7	1,4
91	148,4	697500	207367	52138,8	155228,2	14,22%	19,43%	21,1	2,7
92	195,4	914900	283802	54179,8	229622,2	12,34%	-0,38%	23,8	-0,65
93	235,5	1007800	324100	95395,9	228704,1	-17,36%	-8,60%	23,15	1,25
94	303,9	1273900	407500	116046,4	291453,6	-1,25%	-2,05%	24,4	3,7
95	394,4	1741424,2	541826	137670,4	404155,6	6,85%	5,33%	28,1	-0,12
96	468,1	2251489,4	639447,1	188145,3	451301,8	-5,92%	8,93%	27,98	-1,57
97	494,93	2423600	638100	179528,3	458571,7	-3,90%	1,81%	26,41	1,61
98	519,44	2417700	728754,1	208854,9	519899,2	8,02%	-4,95%	28,02	0,87
99	532,2	2783400	789798,6	256574,1	533224,5	0,10%	12,37%	28,89	-1,59
2000	533,8	3698700	852628,7	257183,3	595445,4	11,33%	32,49%	27,3	-9,6
2001	557,5	3788600	965462,5	289508	675954,5	8,69%	-1,92%	17,7	
2002	565,49	4038600	1111309,3	299686	811623,3	18,37%	5,09%		
2003	580,11	4711028,2	1265164,5	346881,9	918282,6	8,21%	13,71%		

المصدر: المعطيات الخام من الديوان الوطني للإحصائيات أما المتغيرات الحقيقية، معدلات النمو والتغيرات من إعداد الباحث